وافق على تعديل قانون التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية وضم وكيل التعليم العالي لعضوية «الأعلى للتعليم»

المجلس يخصص جلسة اليوم لقضية الإسكان ويرف

الخريجي مترئساً جانباً من الجلسة

المجلس يرفض طلبات رفع الحصانة عن دشتي والثلاث

■ عبدالصمد: كل حصانة تناقش ويتم التصويت والواجب فتح الباب لكل واحد يتخاصم

■ أبل: سلوكنا وأخلاقنا يفترض أن يكونا راقيين والحصانة ليست معناها التعدي على كرامات الناس

قضية المخاصمة فيجب فتح الباب لكل واحد يتخاصم.

واعترض النائب نبيل الفضل على كلام مبارك الخريجي عندما خير المجلس بين التصويت والكلام على كل تقرير على حدة ام على كل التقارير مرة واحدة وقال الفضل لا يا إما تطبقون اللائحة بالحرف او لا، لا تختارون على كيفكم.

د.علي العمير: حدود القانون تنظم العلاقة بين المواطنين وبعضهم البعض لابد ان نقص الحق من انفسنا وكان الأولى الا يدخل في الموضوع ولا يقول رأيه، فهناك من لا يستطيع ان يدافع عن نفسه الا من خلال القانون، نحن مسؤولون نمثل الامة فإذا لجا احد من الامة لا يستطيع ان يأخذ حقه الا من خلال المحاكم فيجب ان نقف معه، وعلينا ان ننظر في كيدية الحصانة من عدمها، لكن الكلمات الموجودة بها صحيحة ونشرت في الصحف، أما الكيدية فهي ان تعتدي على أحد، نحن امام مسؤولية عظيمة امام ضياع حقوق الناس، هذه شهادة امام الله.

د.خليل عبدالله: حصانة النائب هي تحصينه من عدم ادائه داخل المجلس لكن سلوكنا واخلاقنا يفترض تكون ارقى من ذلك، لماذا نسيء للأشخاص فقد يكونوا أشرف منك واكرم منك واكبر منك قيمة علمية، لا يحق لأي كائن من كان ان يسيء للناس ولنتحمل المسؤولية في الحفاظ على كرامات الناس، واذا النائب كرر الخطأ وراء الحصانة فليخرج خارج المجلس، الكيدية يجب ان تكون واضحة، ولا يعتقد النائب انه محصن من الحصانة عندما يسيء الى الناس، ويجب ان تتحلى بالرجولة ما يصير ان تسيء الى الناس وتتمرس خلف الحصانة.

عدنان المطوع: عندما يقرأ المقرر بيانات القضية هو ايضاح تقرر بناء عليه موافقنا فنحن مراقبون من الشعب الكويتي، فيجب ان نستمع اولا الى القضية ومن ثم نقرر موقفنا ويجب ان نستمع الى كل قضية على حدة.

خالد الشليمي: موضوع الحصانات مفصلي وخطير بسبب ان الشاكي لا يتمتع بما يتمتع به النائب، ويجب تمكينه من مخاصمة النائب وان يعطي الفرصة في التحاكم، وللأسف انتشرت اخيرا السب والقذف والشتم بدعوى حرية الرأي والتعبير فيجب ان تكون الحرية مسؤولة، حتى المشايخ لم يسلموا من السب، حتى صاحب السمو تم التطاول عليه، نحن نتمترس وراء الحصانات، حتى نقطع دابر من يتمترس وراء الحصانة بألا يتطاول على الناس وأن يقول الحق، تقدمنا بمقترح ان المتهم في جنح صحافة يدفع رسوما قدرها 500 دينار حتى لا نثقل على القضاء وحتى ثلث انه جاد في الشكوى.

يعقوب الصانع: الاخوان يقولون ان التمترس وراء الحصانة خطأ، ولذلك يجب ان نعدل نص المادة 22 التي كفلت للعضو هذه الحصانة، والا كل يحدث نفس الكلام، وحتى لا تصادر حقوق الآخرين.

علي العمير: المادة 22 واضحة بألا تنظر اللجنة في الادلة ولكن تنظر في الكيدية وهي عدم تعطيل العضو عن اداء عمله في المجلس ليس في الصحف او القنوات او المنتديات او الشتم او العبارات النابية.

عبدالحميد دشتي: الكل حريص على حقوق الناس، لكن واحد تم تبرير امواله 32 مليون دينار من طرف عصابة يترأسها الشاكي.

علي العمير: هل انا قلت على لساني شيك مزور؟ انا لم انطرق الى حصانته أبدا.

وجرى التصويت نداء بالاسم على التقرير الاول بشأن طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 42، موافقة 29، عدم موافقة 12، امتناع 1.

مبارك الخريجي: المجلس يرفض رفع الحصانة عن نبيل الفضل.

رفع الحصانة عن العضو حسين القلاف جنح مرئي ومسموع من قبل وزارة الاعلام نحو الالفاظ التي ذكرت حسب تفريغ القرص المدمج وبه اساءة لقبيلة العوازم.

محمد العبدالله: الحكومة تطلب تثبيت ما ورد في تقارير اللجنة التشريعية دون تلاوة ودون ان يتلوها المقرر مع شطب ما تمت قراءته الان.

وكانت نتيجة التصويت على رفع الحصانة عن النائب حسين القلاف: الحضور 38، موافقة 21، عدم موافقة 15، امتناع 2.

مبارك الخريجي: اذن ترفض رفع الحصانة عن النائب القلاف.

التقرير الثاني والاربعون برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية مرئي ومسموع من قبل الشاكي خالد صالح العبيدي وبه عبارات سيئة.

وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 34، موافقة 21، عدم موافقة 11، امتناع 2.

مبارك الخريجي: اذن ترفع الحصانة عن نبيل الفضل.

التقرير الثالث والاربعون برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح صحافة من قبل حمد بن جاسم آل ثاني رئيس وزراء قطر.

وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 46، موافقة 33، عدم موافقة 11، امتناع 2.

مبارك الخريجي: اذن ترفض رفع الحصانة عن النائب الفضل.

التقرير الرابع والاربعون بشأن رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل من قبل الشاكي من قبيلة مطير.

وجرى التصويت كالتالي: الحضور 39، موافقة 26، عدم موافقة 11، امتناع 2.

مبارك الخريجي: اذن ترفض رفع الحصانة عن الفضل.

التقرير الخامس والاربعون بشأن رفع الحصانة عن نبيل الفضل في الشكوى المقامة من د.وليد الطبطبائي بسبب المساس بالحياة الخاصة للشاكي وانتهت اللجنة الى توافر الكيدية وعدم الموافقة على رفع الحصانة وجرى التصويت نداء بالاسم.

وفي هذه اللحظة حدثت مشادة كلامية بين الامين العام علام الكندري والنائب حمد سيف الهرشاني ورفع نائب الرئيس الجلسة لمدة ربع ساعة، وكانت الساعة 11 صباحا.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس علي الراشد الساعة 12.55.

علي الراشد: اشكر الزميل حمد الهرشاني والامين العام على حل مشكلة سوء الفهم واخواني الاعضاء الذين تدخلوا وساهموا في تقريب وجهات النظر وكلنا اخوان وسوء الفهم يحدث ولكن في النهاية كلنا في قارب واحد واخوان.

يوسف الزلزلة: عندنا على الجدول 8 تقارير رفع الحصانة فارجو التصويت برفع اليد.

موافقة.

وجرى التصويت وكانت النتيجة 21 من 41.

موافقة على عدم رفع الحصانة.

المجلس رفض رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل.

دشتي مدافعا عن حصانته

■ عاشور: الشركات المساهمة نقلة نوعية لتنفيذ المشاريع ومدخل أساسي للخصخصة والتريث في إقرارها ضرورة

■ الزلزلة: المجلس هو خلاصة أهل الكويت الذين عرفوا بالحديث الطيب ولن يأتوا بالكلمات المشينة

التقرير السادس والاربعون بشأن رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي جنح صحافة.

وجرى التصويت على التقرير وكانت النتيجة كالتالي: 25 من 42 موافقة على عدم رفع الحصانة.

اذن المجلس برفض رفع الحصانة عن د.عبدالحميد دشتي.

التقرير السابع والاربعون بشأن رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي بشأن نيابة اموال عامة.

د.علي العمير: أشير الى الدور الذي قمت به في طي الخلاف بين الامين العام والنائب حمد الهرشاني، والاخ عبدالحميد دشتي اعطاني الادلة والوثائق التي تدل على احقيته في هذا الموضوع وايضا الشاكي له وجهة نظر وارجو من الاخ عبدالحميد عرض هذه الادلة امام النائب العام ولكن استاذنه في ان موقفي قائم بالنسبة للقضية.

عبدالحميد دشتي: هذه ابشع صور الكيدية عصابة متكاملة استهدفتني واتفقت العصابة مع متنفذ داخل الكويت والشاكي هو رأس حربة وجهزت «C.D» لأعرضه على اللجنة وبالتالي الشاكي ما خلى اي محكمة ويستهدفني كوني نائباً.

و32 مليون دينار من اموالي بددت بسبب هذه العصابة والبنك الذي اعطاه الشيك والبنك الآخر متهمان امام النيابة العامة، وبالتالي هذه كيدية بحته.

وجرى التصويت على تقرير اللجنة وكانت النتيجة كالتالي: 20 من 38، موافقة على عدم رفع الحصانة.

اذن المجلس برفض رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي.

وافق المجلس على فتح باب ما يستجد من أعمال.

صفاء الهاشم: نقطة نظام بخصوص تحديد جلسة خاصة لمناقشة موضوع المثلث الذهبي فأطلب تأجيله الى تاريخ آخر.

الراشد: موضوع الغد عن الاسكان والمثلث الذهبي فهل نؤجل مناقشة المثلث الذهبي.

موافقة

وتلا الامين العام اقتراحاً بشأن تقديم بند تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في صفقة الداو.

«موافقة عامة»

تحويل موضوع التحقيق في لجنة العرائض والشكاوى بخصوص الترقيات النفطية الى المرافق العامة.

عصام الدبوس: حسين القلاف في اجازة وانا اتعهد ان انجزه في وقته ولا نزايد على بعضنا البعض.

عدنان المطوع: هذا الموضوع مهم ويجب اعطاؤه الاهمية، فلجنة العرائض والشكاوى لم تجتمع الا اجتماعا واحدا وستكون جريمة بحق المجتمع.

علي الراشد: رئيس اللجنة في اجازة مرضية والان وصل بحمد الله والمقرر موجود وتعهد بحل الموضوع في الفترة المحددة له واذا لم يفته في هذا الوقت قدموا هذا الاقتراح.

رفض الاقتراح لانه لم يوقع عليه 5 اعضاء.

وتلا الامين العام اقتراحاً آخر بشأن تشكيل لجنة مؤقتة لشؤون النفط نظرا لما للنفط من اهمية فهو ثروة وطنية وتسمى لجنة شؤون النفط، لتكون دائمة بعد تعديل اللائحة فيما بعد.

رولا دشتي: بناء على المادة 76 تطلب الحكومة تأجيل اسبوعين.

«بجاب لطلب الحكومة»

وتلا الامين العام اقتراحاً آخر بشأن تشكيل لجنة تحقيق في محاور استجواب سعدون حماد لوزير النفط.

رولا دشتي: بناء على المادة 76 تطلب التأجيل اسبوعين.

«موافقة عامة»

خلال أول شهرين من دور الانعقاد الحالي

دشتي: المجلس والحكومة حققا إنجازات تشريعية

قالت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة د.رولا دشتي ان مجلس الامة والحكومة «حققا في اول شهرين من دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الـ 14 انجازات تشريعية غير مسبوقة كما ونوعا بلغت 110 تشريعات منها 90 قانونا باتفاقية و20 قانونا بينها 11 مرسوما بقانون».

واضافت الوزيرة دشتي في تصريح صحافي امس، ان تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية الايجابي «يقف وراء هذه الطفرة التشريعية التي جاءت في اعقاب ازمة سياسية وحالة من الاحتقان استمرت فترة طويلة كما يتمثل السبب الرئيسي لتلك الانجازات في حالة التوافق والتعاون بين المجلس والحكومة وحرص كل من السلطتين على التطبيق الفعلي لحكم المادة 50 من الدستور التي تقضي بالفصل بين السلطات مع تعاونها وهو ما يفسر حالة الاتفاق في التصويت على أي مشروع».

وذكرت ان وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة «تساهم بشكل جدي» في توفير جميع السبل لتعزيز التعاون بين السلطتين «وهو صلب اختصاص الوزارة من خلال تقديم المعلومات والبيانات والتقارير والدراسات وتحضير جدول الاعمال ومتابعة اعمال اللجان البرلمانية المختصة والتنسيق مع وزارات الدولة المختلفة لضمان استمرارية التعاون الايجابي بين المجلس والحكومة بما يوفر المناخ المناسب لتحقيق الانجازات وتطلعات الشعب الكويتي».

وقالت الوزيرة دشتي «لم يمض الا 70 يوما فقط من افتتاح الفصل التشريعي الـ14 في 16 ديسمبر 2012 ومع ذلك حقق هذا المجلس من الانجازات ما عجزت عن تحقيقه مجالس الامة السابقة خلافا لجميع التوقعات التي راهنت على اخفاقه وعلى عدم قدرته على ممارسة العمل البرلماني».

واعتبرت من أكبر انجازات هذا المجلس «انه استطاع ان يحرك المياه الراكدة فيما يخص جدول الاعمال المتخم بموضوعات وتقارير وبنود مجمدة منذ سنوات طويلة حيث استطاع انجاز 90 قانونا باتفاقية حيث لم يسبق لأي مجلس أمة آخر ان أقر هذا العدد من الاتفاقيات طوال فصل تشريعي كامل وليس في شهرين فقط» ورأت ان معظم تلك الاتفاقيات «تمطي لا يثير أي اشكاليات ومع ذلك عجزت المجالس السابقة عن مناقشتها حيث تجاهلت كتب الاستعجال التي قدمتها الحكومات السابقة النظر في تلك الاتفاقيات».

ولفتت الى ان العديد من التشريعات الصادرة تشكل «علامة فارقة» في البنية التشريعية لدولة الكويت ومنها قانون الشركات وهو تشريع عصري يلغي قانونا قائما منذ نصف قرن وتشريع المشروعات الصغيرة الذي يشرع الابواب لايجاد الآلاف من فرص العمل ويدعم بشكل قوي الشباب والطبقة المتوسطة في المجتمع.

وذكرت الوزيرة دشتي من بين تلك التشريعات «التأمين ضد البطالة لتحقيق الامن الوظيفي للعاملين في القطاع الخاص ومكافحة الفساد وكشف الذمة المالية الذي يعد نقلة لمواجهة أي فساد مالي أو اداري في الدولة والتعديلات على قانون الرعاية السكنية بما يحقق نقلة نوعية في مسار تنفيذ المشروعات الاسكانية من خلال دعم اشراك القطاع الخاص في تنفيذ تلك المشروعات وتوفير الاراضي وقانون مكافحة الاتجار بالاشخاص وهو تشريع يعزز صفحة الكويت البيضاء في مجال حقوق الانسان».

ورأت الوزيرة دشتي انه «لا يمكن ان يقلل من هذا الانجاز انتقادات البعض بتسرع المجلس في مناقشة بعض الاتفاقيات والمراسيم ومشروعات القوانين وعدم أخذ الوقت الكافي من المناقشة» مبينة ان كل الاتفاقيات التي اقرت سبق للجنة الشؤون الخارجية في مجلسي «2009 و 2012 الميطل» ان رفعت تقارير بالموافقة على تلك الاتفاقيات وادرجت على جدول الاعمال «لكن المجالس السابقة قصرت في نظرها واقرارها».

واضافت ان المجلس يعيد أي تقرير عليه تحفظ من النواب الى اللجنة المختصة لمزيد من الدراسة وهو ما تكرر كثيرا حيث أعاد

الوزيرة رولا دشتي